



INTERNATIONAL BUDGET PARTNERSHIP
Open Budgets. Transform Lives.

النشرة الإلكترونية

مايو - يونيو 2013 العدد 72

دور التكنولوجيا في تحسين الوصول إلى البيانات
ومشاركة المواطنين

[Code4Kenya](#): تسخير إمكانيات البيانات المفتوحة

[الحكومة الأوغندية تشرك المواطنين في القرارات المتعلقة
بالموازنة مع التكنولوجيا التفاعلية](#)

تحفيز الإرادة لشفافية الموازنة في الحكومات

[الدروس الخاصة بالموازنات المفتوحة – كيفية تعزيز
الإرادة السياسية لتحسين الشفافية والمشاركة](#)

[الإشارة إلى الفساد ليس كافي: يخبرنا مقياس Fix-Rate
\(معدل الإصلاح\) الذي أطلقته مؤسسة Integrity Action
بما تم القيام به حيال ذلك](#)

أدوات لتعزيز منظمات المجتمع المدني

[القيمة المضافة لبناء القدرات في تعزيز نشاط الميزانية:
مقابلة مع مانويلا غارسا](#)

استخدام شفافية الموازنة لدراسة تغذية الأطفال في أفريقيا

[إصدار التقرير النهائي لشفافية الموازنة وتغذية الأطفال في
خمسة بلدان إفريقية](#)

النشرات

[نشرات شراكة الموازنة الدولية \(IBP\)](#)

[قراءة أكثر من المجال](#)

الوظائف والفرص

[مرافق أول إلى آسيا بالقرب من المحيط الهادئ، معهد
مراقبة الإيرادات](#)

ورش عمل بناء القدرة في تونس

جمعت شراكة الموازنة الدولية مؤخراً 19 مشاركا من تسع من منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في ورشة عمل لمدة ثلاثة أيام في تونس. وقد عرف التدريب المشاركين على عمل الموازنة المستقلة من خلال أمثلة من بلدان أخرى والإطار القانوني والجدول الزمني لعملية الموازنة في تونس، وأصحاب المصلحة الرئيسيين، ومدى توافر وثائق الموازنة الرئيسية في البلاد والعالم. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المدير بوزارة المالية إلى الموازنة الإصلاحات الجارية في تونس، الأمر الذي أعطى المشاركين فرصة ليس فقط للسماع من مسؤول حكومي ولكن أيضا لطرح الأسئلة وإثارة المخاوف بشأن الإصلاحات المختلفة. تضمنت ورشة العمل أيضا جلسة للمشاركين لمناقشة وإبداء الرأي بشأن أحدث مسودة لموازنة المواطنين في وزارة المالية - - والإشارة بشكل خاص إلى سبل تبسيط الوثيقة وجعلها في متناول الجمهور.

وسيعقب هذه الورشة في منتصف شهر أغسطس ورشة ثانية في تونس، سيقوم المشاركون فيها بالتعمق أكثر في وثائق موازنة تونس والتعرف على كيفية إجراء الحسابات الرئيسية للموازنة من خلال المعلومات المتوفرة في التقارير. في أوائل سبتمبر، ستجمع ورشة العمل الثالثة والأخيرة بين منظمات المجتمع المدني التونسية والمصرية، وكل ما هو جديد لعمل الميزانية، مع الشركاء الآخرين لشراكة الموازنة الدولية ممن قاموا بتحليل الموازنة والدعم لبعض الوقت. وسيبادل هؤلاء الشركاء تبادل خبراتهم وتبسيط الضوء على الاستراتيجيات المجدية وغير المجدية، والسماع من شركائنا التونسيين والمصريين حول التحديات التي واجهتهم واحتياجاتهم. نأمل أن تستثير هذه الورشة الأفكار المبتكرة والدعم الاستراتيجي وتعزيز شبكتنا الحالية من مؤيدي الموازنة، سواء في الشرق الأوسط وحول العالم.

مرحباً بأعضاء شراكة الموازنة الدولية الجُدد!

شاركنا في الترحيب بثلاثة من أعضاء شراكة الموازنة الدولية الجدد. الأول سورين كيرك جنسن وقد انضم إلى فريق بناء القدرات. يتمتع سورين بخبرة كبيرة ومهارات واسعة في الإدارة المالية العامة وبناء قدرات المجتمع المدني، بما في ذلك المراقبة والتوجيه. التالي، نود أن نقدم إليكم بابكر سار، مسؤول البرنامج الجديد في مبادرة الموازنة المفتوحة للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية. وقد عمل مستشاراً لمؤسسة فيردي، وهي مؤسسة فرنسية تعمل في مجال التنمية الاقتصادية الدولية، وشبكة ICTD، وهي شبكة أبحاث سياسية عالمية تعمل في الاقتصاد السياسي للضرائب في البلدان النامية. وأخيراً، ديدري هنتنغتون وهي آخر إضافة إلى فريق الاتصالات، حيث ستتولى عملية التطوير والوصول إلى الاتصالات الرقمية لدينا. يتمتع ديدري بخبرة واسعة في القطاع الخاص وقطاع المنظمات غير الربحية التي تضم تطوير المواقع وتصميم وتنفيذ حملات ووسائل الإعلام الاجتماعية، وتصميم المنشورات الإلكترونية والمطبوعة.

دور التكنولوجيا في تحسين الوصول إلى البيانات ومشاركة المواطنين

Code4Kenya: تسخير إمكانات البيانات المفتوحة، بواسطة Cynthia Ugwuibe، شراكة الموازنة الدولية

مستوحاة من ورشة عمل [Nairobi Open Data Bootcamp](#) — برنامج تدريبي وهاكثون لمدة ثلاث أيام للصحفيين ومطوري الويب يتم استضافته في مبادرة وسائل الإعلام الإفريقية والبنك الدولي [Code4Kenya](#) — تسعى المبادرة العالمية لتطوير قدرات منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية لإنشاء مشاريع البيانات المفتوحة الخاصة بهم باستخدام بيانات من [مبادرة كينيا للبيانات المفتوحة \(KODI\)](#). برنامج C4K هو عبارة عن برنامج تجريبي مشترك بتمويل من البنك الدولي ومبادرة وسائل الإعلام الأفريقية (AMI)؛ ويتولى إدارته [المعهد المفتوح](#)، تحت إشراف [iHub Research](#) و [iLabAfrica](#) ومجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد حقق البرنامج نجاحاً معتدلاً وتم إطلاق [تطبيقات C4K التجريبية](#) رسمياً في فبراير/شباط عام 2013.



وقد تنافست المبادرة في تعيين أربعة خبراء مهرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قطاع التكنولوجيا في كينيا لخدمة زمالة تستغرق خمسة أشهر مع المنظمات المضيفة التي تم تحديدها، وأربع مؤسسات إعلامية، ومنظمة واحدة من منظمات المجتمع المدني. وقد قام كل زميل، بالتشاور مع المنظمة المضيفة له أو لها، بتصميم تطبيقات إنترنت تتسق مع أهداف كل منظمة من المنظمات وقد ركزت على أحد قطاعات C4K المستهدفة وهي المياه، والتعليم، والصحة. ونظراً لتنوع العوامل، بما في ذلك محدودية فرص الوصول إلى بيانات صالحة للاستخدام، تم إعادة تصميم المقترحات الأولية أو التخلي عنها. تم تحديد فريق مكون من أربعة من مطوري البرامج لدعم الزملاء من خلال تطوير التطبيقات التي تعتمد على البيانات والبنية التحتية اللازمة للبرمجيات اللازمة. وقد تم إيواء المطورين في 88mph، وهي مساحة عمل مشتركة في نيروبي.

نجاحات برنامج C4K التجريبي وأوجه القصور فيه

يتبادل الزملاء في C4K وأصحاب المصلحة من الجهات المانحة للمبادرة والمنظمات المضيفة النجاحات الكبيرة للبرنامج التجريبي وأوجه القصور فيه. وقد استخلص العديد من المشاركين النتائج والدروس التالية من البرنامج التجريبي:

كان هناك تغيير تدريجي ولكنه في نهاية المطاف تغيير مؤسسي: بعد عدة أشهر من إطلاق البرنامج التجريبي، قامت جميع المنظمات المضيفة الخمس بالتعاقد مع موظف، أو إنشاء وحدة لدعم موظفيها في استخدام البيانات المفتوحة، أو هي في طريقها إلى القيام بذلك. وقد تبنى أكثر العاملين في المنظمات المضيفة مبادرة البيانات المفتوحة. على سبيل المثال، يستخدم في الوقت الحالي أحد الصحفيين العاملين في ستاندرد ميديا بيانات KODI لخلق تصورات وأدلة لدعم رواياته الاستقصائية.

قام برنامج C4K بإحداث طلب على البيانات المفيدة في تنسيقات مفتوحة: تعكس التطبيقات الناتجة مدى فائدة بيانات KODI، حيث أن المعلومات اللازمة لإنشاء تطبيقات إنترنت إما غير متوفرة أو متوفرة فقط في تنسيقات "مغلقة" (أي تنسيقات مثل ملفات PDF التي تتطلب من المستخدمين نسخ البيانات إلى ملف Excel أو برنامج آخر لتحليلها). على سبيل المثال، لخلق تصور تفاعلي لبيانات الجريمة في كينيا، استخدمت ستاندرد ميديا بيانات الجريمة من أرشيف صحيفة لأنه لا يمكن الحصول على بيانات الشرطة المجمع في تنسيقات مفتوحة من KODI في الوقت المناسب. زاد هذا القيد من الوعي حول قضايا الوصول إلى البيانات، وطلبت الصحيفة توفير تنسيق مفتوح وبيانات خاصة مباشرة من قبل الشرطة الكينية أو من خلال KODI.

ولابد أن يكون هناك تفاعل وثيق بين عملية تطوير البرمجيات والمنظمات المضيفة: ويجب أن يكون الزملاء لأماكن المستقبل مطورين أو لديهم فهم لعملية تطوير البرمجيات، أو ينبغي أن يكونوا جزءاً لا يتجزأ في المنظمات المضيفة. فوضع شخص ذو خلفية في تطوير البرمجيات داخل المنظمة المضيفة لتنفيذ المشروع سوف يساعد في تحفيز التحول المؤسسي نحو صحافة ذات بيانات أكثر ذكاء، وفي حالة وجود وسيلة إعلامية، فسيشهد الصحفيين عملية يتم من خلالها تطوير أفكار المشروع إلى مواقع عاملة.

زمالة لمدة خمسة أشهر قصيرة جداً: العديد من التطبيقات لم تكن مستعدة للنشر العام بنهاية الزمالة. توفر مبادرة وسائل الإعلام الإفريقية تمويل إضافي لاستكمال وتعزيز ثلاثة من التطبيقات التي تم بدأت خلال البرنامج التجريبي الأولي. تكرر مستقبل C4K سوف يكون على الأقل 10 أشهر.

ما هي الخطوة التالية لمبادرة C4K؟

في الجولة التجريبية الثانية من C4K، قد تستضيف الوكالات الحكومية، بالإضافة إلى دور الإعلام ومنظمات المجتمع المدني الزمالات. وأيضاً، تحت مظلة مبادرة Code4Africa، سوف يتم تنفيذ مشاريع C4K في بلدان إفريقية أخرى، وهي معدة بشكل خاص لسباق كل بلد.

تم التشاور مع الأفراد التالية (مذكورة في ترتيب غير معين) في كتابة هذه المقالة: كريس فينش (cfinch@worldbank.org)، مكتب البنك الدولي في كينيا؛ جاي بهلا (jay@openinstitute.com) مدير مشروع مبادرة Code4Kenya؛ ديكنز أولوي (dickens.olewe@the-star.co.ke)، ومجلة ستار؛ كريغ هامر (chammer@worldbank.org)، ومعهد البنك الدولي، وموتشيري نايجاه (muchiri@semacraft.com)، زميل رائد لمبادرة Code4Kenya. يرجى الاتصال بأي من هؤلاء الأفراد لمعرفة المزيد عن مبادرة Code4Kenya.

الحكومة أوغندية تشرك المواطنين في القرارات المتعلقة بالموازنة مع التكنولوجيا التفاعلية، بواسطة ريان فلين، من معهد التنمية لما وراء البحار

أطلقت وزارة المالية في أوغندا مؤخرًا موقعًا جديدًا، وهي **معلومات موازنة أوغندا**، في محاولة لتحسين شفافية الموازنة. ويحتوي الموقع، الذي بدأ عمله أثناء إزاحة الستار عن الموازنة الوطنية 2013/14، مكتبة شاملة نسبيًا من الوثائق التي تحتوي على معلومات عن الموازنات والأداء على الصعيد الوطني، والقطاعي، والحكومة المحلية. وأحد الابتكارات الحقيقية للموقع هو قدرة المستخدمين على وضع تعليقاتهم. ويمكن للأوغنديين البحث عن معلومات عن الخدمات التي سيتم تقديمها في المناطق المحلية وتوثيق التقدم وجودة التسليم من خلال نشر التعليقات والصور. على سبيل المثال، قد تلاحظ امرأة من يومبي، في شمال البلاد، أن إحدى المدارس في مجتمعها قد تم تخصيص مبلغ كبير من الأموال لها في السنة المالية لعمليات بناء جديدة، ولكن لم يبدأ أي عمل حتى الآن. ويمكنها التقاط صورة لتوضيح عدم وجود أي تقدم، ونشرها في الموقع. يمكن إعطاء كل التعليقات بدون ذكر الأسماء وسوف تظهر على الموقع ليراها الجميع. وفقا لدائرة الموازنة بوزارة المالية، فإن المعلومات المقدمة من قبل تعليقات العامة في رصد الحكومة للإنفاق العام والأداء، وصولاً إلى المستوى المحلي، وسوف تساعد الوزارة في مراقبة أداء الحكومة المحلية ووكالات الإنفاق المختلفة.

كانت أوغندا واحدة من أصحاب أعلى أداء بين البلدان الإفريقية التي قامت بتغطية مؤشر الموازنة المفتوحة 2012 – وهو مقياس يتم كل سنتين لدى شراكة الموازنة الدولية لما إذا كان سيتم توفير معلومات الموازنة للجمهور في كافة أرجاء الموازنة وإلى أي مدى سيتم ذلك – واحتلت أوغندا المرتبة الثانية بعد جنوب إفريقيا. بناء على هذا، تعاونت دائرة الموازنة بوزارة المالية مع **مبادرة تعزيز الموازنة** التي أطلقها معهد التنمية لما وراء البحار، والتي تساعد الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات لبناء أنظمة موازنة أكثر **فعالية وشفافية، ومساءلة، لاستكشاف كيفية استخدام التكنولوجيا الجديدة** لنشر المعلومات وجمع ردود فعل الجمهور على الخدمات الحكومية.

في نواح كثيرة، تحتل أوغندا مكانة متميزة عندما يتعلق الأمر بكونها قادرة على توفير هذا المستوى من المعلومات. وتستخدم جميع الحكومات المحلية نفس النظام الآلي للموازنة، وهذا يعني تجميع قاعدة بيانات موحدة للدولة كلها. ورغم أنه يمكن لكثير من البلدان إقامة نظام مماثل للإنفاق على المستوى الوطني، إلا أنه سيكون صعب للغاية بالنسبة للحكومات المحلية لأنهم في كثير من الأحيان يحتفظون ببيانات الموازنة باستخدام أنظمة وتنسيقات مختلفة ولذا فإنهم قد يواجهون صعوبات في تجميع المعلومات التي يمكن البحث عنها على مستوى تقديم الخدمات.

وتنظم الوزارة في الوقت الراهن سلسلة من ورش العمل مع "الوسطاء" - أعضاء البرلمان والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام - لجعل مواقع الويب أداة رئيسية للوصول إلى معلومات الموازنة. وسيتم تطوير إصدارات الهواتف الجواله بالموقع وتطبيقات الهواتف الذكية، وكذلك، يتم تخطيط التجارب العشوائية لتقييم أثر الوسطاء المختلفة على تقديم الخدمات.

تحفيز الإرادة لشفافية الموازنة في الحكومات

الدروس الخاصة بالموازنات المفتوحة – كيفية تعزيز الإرادة السياسية لتحسين الشفافية والمشاركة

المقالة التالية هي واحدة من أربع مقالات للدروس المستفادة من التقرير السنوي لشراكة الموازنة الدولية لعام 2012. وقد ظهر اثنين من المقالات في عدد **مارس - إبريل** من هذه النشرة. سيظهر المقال المتبقي في إصدار يوليو - أغسطس. الوصول إلى التقرير الكامل من [هنا](#).

ترسم لنا الجولة الرابعة لمسح الموازنة المفتوحة صورة متناقضة للشفافية. فبرغم التقدم الكبير الذي تم إحرازه في بعض البلدان، إلا أنه كان لا يزال هناك مستويات متوسطة لشفافية الموازنة في كافة أنحاء العالم، نظراً لبطء وتيرة التقدم وعدم انتظامها بشكل عام. ورغم ذلك، إلا أن في المسح الأخير أظهرت بعض البلدان الأخرى مثل هندوراس وأفغانستان والبلدان الإفريقية الأخرى الناطقة باللغة الفرنسية أن بوسع أي دولة أن تبلي بلاءً جيداً فيما يتعلق بشفافية الموازنة إن التزمت الحكومة بالتحسين.

ويمثل تعزيز مثل هذا الالتزام تحديًا كبيرًا أمام شراكة الموازنة الدولية. وعلى الصعيد الدولي يتوافر العديد من الأدوات اللازمة لتعزيز إصلاحات شفافية الموازنة – ومنها التوافق على المعايير التي سيتم إتباعها، وتعبئة الجهات غير الحكومية الفاعلة – ولكن غياب الإرادة السياسية لدى الحكومة للقيام بالتحسين. ومن ثم فإن العامل الرئيسي للمضي قدمًا في عملنا يتمثل في إدراك متى وكيف تستفيد الحكومات من هذه الأدوات لتعزيز الشفافية والشراكة في عمليات الموازنة ومتى لا تستفيد من ذلك، وما الذي يمكن لشراكة الموازنة الدولية ولشركائنا القيام به لزيادة وتيرة الإصلاحات.

ما هي الدروس الرئيسية التي تعلمناها؟

وبداية، فإن البحث الذي نقوم به يشير إلى "نوافذ الفرص" التي من خلالها أحرزت بعض البلدان، مثل البرازيل وجنوب إفريقيا وكوريا الجنوبية، تقدمًا كبيرًا في شفافية الموازنة. ومن هذه النوافذ التحولات السياسية الكبيرة، مثل التحول من الاستبداد إلى الديمقراطية. وتظهر النوافذ الأخرى الهامة لإثارة

الإصلاح في أعقاب الأزمات المالية الكبيرة – مثل محاولة الحكومة استعادة السيطرة على الأموال العامة وطمأنة الأسواق المالية العالمية – وبعد فضائح الفساد التي تتعلق بالمشاهير. وقد تسبب هذا العامل الأخير في إحداث فتحات محدودة حتى في البيئات الصعبة مثل الصين وفيتنام. ورغم أن معظم عمل شراكة الموازنة الدولية يشير إلى أهمية قدرة التخطيط الاستراتيجي في المنظمات الشريكة، إلا أن هذا البحث يشير إلى ضرورة تحقيق التوازن بين التخطيط طويل المدى مع إدراك التحولات الحالية والفرص المتاحة لتحقيق انتصارات كبيرة.

وتشير النتيجة الثانية المستخلصة من البحث الذي قمنا به (والتجربة التي تمت على أرض الواقع) إلى أن الضغوط الداخلية والخارجية هي التي تسمح للمصلحين داخل الحكومة بتمرير الإجراءات السياسية اللازمة لزيادة شفافية الموازنة. ففي أفغانستان وهندوراس، على سبيل المثال، عملت شراكة الموازنة الدولية مع شركاء المجتمع المدني والوكالات المانحة، وبشكل مباشر مع كبار المصلحين داخل الحكومة لدعم التغييرات. وفي البلاد الإفريقية الناطقة باللغة الفرنسية تمكن الضغط المتزايد من مجموعات المجتمع المدني جنباً إلى جنب مع المبادئ التوجيهية الإقليمية الملزمة والمعتمدة من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا من إقناع الحكومات لأن تكون أكثر شفافية من الناحية المالية.

ويُعد الضغط الدولي والداخلي للإصلاح هو الدرس الهام لنشطاء الموازنة للاندماج في عملهم، كما تم بكفاءة في القطاعات الصناعية البيئية والاستخراجية. والتأثير الهام للمؤسسات الإقليمية ليس بجديد، كما هو موضح من خلال تأثير الاتحاد الأوروبي على شفافية الموازنة في أوروبا الغربية، ولكن لا يزال غير مستغل في إفريقيا وجنوب شرق آسيا.

النتيجة الثالثة المستخلصة من البحث الذي قمنا به هي وجود مساحة للجهات المانحة للعب دور أكثر فاعلية في تعزيز شفافية الموازنة، والحاجة إلى المزيد من البحث للاستيعاب الكامل للآليات المحفزة ذات الصلة. وتُظهر البيانات الأخيرة لشراكة الموازنة الدولية أن نوعية المساعدة المقدمة من الجهات المانحة إلى البلدان يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على شفافية الموازنة. وبشكل خاص، فإن المساعدة التي يتم توفيرها من خلال طرق تتوافق مع أنظمة موازنة الدولة، مثل دعم الموازنة العامة أو الدعم الواسع للقطاع، تسهل من زيادة شفافية الموازنة في البلدان المتلقية للمساعدة.

وهذا يشير إلى أن الوكالات المانحة باستطاعتها الربط بشكل فعال بين اختيارهم لوسائل المساعدة مع استعداد الحكومات لتقديم ودعم الإصلاحات اللازمة لجعل أنظمة الموازنة أكثر شفافية. كما يمكنهم أيضاً ضمان أن برامج المساعدة الفنية في دعم إصلاحات الموازنة تتضمن عنصر الشفافية. ويمكن لشراكة الموازنة الدولية ومنظمات المجتمع المدني أن يلعبا دوراً في مساعدة الجهات المانحة في تقديم هذه الحوافز دون الوقوع في زلات كيفية تطبيق الشروط في الماضي.

والنتيجة الأخيرة المستخلصة من البحث الأخير توضح أن البلدان التي لديها موازنات أكثر شفافية هي الأقدر على الوصول إلى الاعتماد الدولي بشكل أسهل وأرخص. وهذا يؤكد الأبحاث المماثلة التي قام بها صندوق النقد الدولي. ويمكن لوكالات التصنيف الائتماني الدولية تقديم حوافز جديدة، وربط ممارسات الموازنات الأكثر شفافية بأفضل تصنيفات الائتمان السيادية، ومن ثم خفض تكاليف الاقتراض. وتقوم منظمات المجتمع المدني بدور أقل في خلق الحوافز التي تقود السوق، ولكن لا يزال بوسعها تعزيز فوائد شفافية الموازنة في الأحداث التي فيها يتم تمثيل القطاع الخاص بشكل جيد، مثل المنتدى الاقتصادي العالمي.

ويمكن أن تساعد الاستجابة المناسبة من شراكة الموازنة الدولية ومن شركائنا لكل نتيجة من هذه النتائج في تغيير الحوافز المقدمة للحكومات لتحسين شفافية الموازنة. ولكن ليس من المرجح أن يكون هذا كافياً لزيادة وتيرة التحسينات بشكل كبير. فكما نعلم، فإن المعلومات تمثل قوة إضافية وهناك حوافز قوية للحكومات المغلقة لتظل مغلقة، حتى وإن كان ذلك سيكبد بلادهم تكلفة باهظة للتطور. ويتضح لنا من الجهود المبذولة حتى الآن أنه لا توجد وكالة أو جهة فاعلة يمكنها حل هذه المشكلة أو لديها من القدرة ما يؤوله لتصحيحها بمفردها.

ولهذا السبب، نزع شراكة الموازنة الدولية أن جهود الإصلاح الشامل بحاجة إلى تجميع المؤيدين الدوليين والقطاعات العامة والخاصة والقطاعات غير الربحية. ونحن ندرك من مسح الموازنة المفتوحة أن التحسينات ممكنة بشكل نسبي وسريع وبتكلفة متواضعة. والسؤال الذي يطرح نفسه هو إما أن يكون بوسعنا الارتقاء بشفافية الموازنة باعتبارها واحدة من أولويات التنمية الشاملة التي تمضي قدماً – وهو النوع الذي يتطلب بناء إرادة سياسية لتحقيق تحسين سريع في الممارسات. ويتضح للكثيرين منا ممن يعملون داخل القطاع: أن شفافية الموازنة هي البوابة التي تقود إلى مسألة التنمية – ولا بد من معالجتها لتعالج بشكل مستدام مسألة التنمية والفقر.

الإشارة إلى الفساد ليس كافي: يخبرنا مقياس Fix-Rate (معدل الإصلاح) الذي أطلقته مؤسسة Integrity Action بما تم القيام به حيال ذلك، بواسطة أليك سيمانوف، من شراكة الموازنة الدولية

منذ عام 1995 صار مؤشر مدركات الفساد (CPI) الذي أطلقته منظمة الشفافية الدولية المقياس الرئيسي لقياس الفساد في الحكومات في جميع أنحاء العالم. ورغم أن مؤشر مدركات الفساد (CPI) يعطي تقييم انطباعي عام لمستويات الفساد، إلا أنه ليس أداة مفيدة لتتبع التغيير، وفقاً لفريدريك غالتونغ، المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لمؤسسة Integrity Action (وهي منظمة غير حكومية مقرها لندن وقد ركزت الشبكة الدولية في حركة الشفافية والمساءلة على بناء النزاهة).

كما أن العاملين في مجال تعزيز وجود سياسات شفافية فعالة يمكن أن يشهدوا بأن مؤشر مدركات الفساد هو مؤشر محدود عندما يتعلق الأمر بتقييم تنفيذ السياسات واتجاهات الفساد. ورغم اعتبار مؤشر الموازنة المفتوحة بشراكة الموازنة الدولية بأنه مقياساً لشفافية موازنة الحكومة، إلا أنه لا توجد وحدة عالمية للقياس لمزيد من الشفافية والمساءلة لعامة الناس، وبالتالي يظل مؤشر مدركات الفساد مؤشر الأداء الرئيسي لكثير من الوكالات والمنظمات. ولسد هذه الثغرة، تقوم مؤسسة Integrity Action بتطوير مؤشر أداء جديد، يُسمى Fix-Rate (معدل الإصلاح) كجزء من مبادراتها لبناء نزاهة المجتمع.

ما المقصود بمؤشر Fix-Rate (معدل الإصلاح)؟

مؤشر Fix-Rate (معدل الإصلاح) هو معدل حل مشاكل الشفافية والمساءلة بما يرضي أصحاب المصلحة الرئيسيين. يمكن تمثيل ذلك بالنسبة المئوية لحل المشاكل داخل البلد أو إحدى القضائيات المحلية. وفي كثير من الأحيان يكون أصحاب المصلحة الرئيسيين أفراد من المجتمع المحلي ممن يعاونون من مشكلة أو قضية، والموظفين العموميين المحليين ومنظمات المجتمع المدني المحلية. وفيما يتعلق بالالتزام بالنهج المجتمعي لمؤسسة Integrity Action، يعرف أصحاب المصلحة "الإصلاح".

ما المقصود ببناء النزاهة المجتمعية؟

بناء النزاهة المجتمعية هو أسلوب تعاوني يعمل من خلاله المواطنين المحليين والموظفين العموميين معا على تحسين تقديم الخدمات العامة وتطوير البنية التحتية. وبناء النزاهة المجتمعية ليست مبادرة لمكافحة الفساد ولا تقوم على أساس "تشهير وفضح" الموظفين العموميين، لكنها تركز على الناس والمؤسسات. كما أن بناء النزاهة المجتمعية تتأ بنفسها عن أعمال مكافحة الفساد التقليدية، والتي، وفقا لغالتونغ، تركز في معظم الأحوال على الامتثال وأثبتت أنها غير فعالة إلى حد كبير في تحقيق تغيير حقيقي في السياسة. وتُعد مبادرة بناء النزاهة خطوة استباقية تركز على "إغلاق الحلقة" من خلال دمج آليات التعليق داخل العملية حتى يتم إثارة "الاستجابة الذكية". و"الحلقة المفتوحة" هي موقع على شبكة الويب يشبه موقع ipaidabribe.org في الهند، حيث قد تخرج تقارير الرشوة مجهولة الأسماء المسؤولين الهنديين، ولكن لا يتم اتخاذ أي إجراءات تصحيحية في هذه العملية ولا يتم اتخاذها بناء على هذه النتيجة. "الحلقة المغلقة" هي موقع على شبكة الويب يشبه موقع FixMyStreet.com في المملكة المتحدة، حيث يمكن للمواطنين الإبلاغ عن المشاكل في شوارعهم. وما يعلق الحلقة هو أن منظمة My Society الموجودة وراء هذه المبادرة توقع عقود مع مجالس المدن توافق فيها المجالس على نشر الإصلاحات على الصفحة الرئيسية لمجلس المدينة لأي مشكلة يحددها الجمهور على موقع FixMyStreet.com.

التوقعات المستقبلية

استخدمت مؤسسة Integrity Action معدل الإصلاح (Fix-Rate) لتقييم عدد من مبادرات بناء النزاهة المجتمعية (CIB) في بلدان من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أفغانستان، ونيبال، وفلسطين، وحققت نجاحاً كبيراً. ومع ذلك، لا يزال يتم اختبار وصلف مبادرة بناء النزاهة المجتمعية (CIB) كمنهجية جديدة، ولا تزال مؤسسة Integrity Action تبحث عن سبل لتوسيع مجال التركيز من "المرحلة الأخيرة" لتقديم الخدمات العامة (أي، ماهية الخدمات، ونوعيتها والمكان الفعلي لتسليمها) وربط العملية بعملية رصد الموازنة والإشراف على المشاريع الحكومية التي تم تنفيذها جزئياً فقط، أو التي لم يتم تنفيذها على الإطلاق. وبالتطلع إلى الأمام، يرى غالتونغ أن مؤشر Fix-Rate (معدل الإصلاح) ومبادرة بناء النزاهة المجتمعية (CIB) يمكن أن يدفعوا سوياً السياسة والابتكار في مجال الشفافية والمساءلة من خلال المساهمة في فكرة أن الناس في جميع مستويات الحكومة المختلفة يمكن أن تساعد في حل المشاكل من خلال التنسيق والتشاور مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المواطنين المحليين.

تتبع استخدام بيانات الموازنة: مقترح لبوابة معلومات ومكتب مساعدة، بواسطة فريدريك غالتونغ، مؤسسة Integrity Action

هناك العديد من دراسات الحالة (انظر تلك المقدمة من [شراكة الموازنة الدولية](#)) التي تظهر إمكانات وقوة معلومات الموازنة المفتوحة، ولكن غالباً يكون من الصعب جمع أدلة قوية عن استخدام بيانات الموازنة، وعدد المستخدمين المتواجدين، وكيف يستخدمون هذه المعلومات لحل مشاكل محددة. فكيف يمكننا أن نتتبع بشكل أفضل تأثير العالم الحقيقي على عمل الموازنة؟ هناك طريقة واحدة فقط يمكن من خلالها لمنظمة مستقلة أن تدخل في شراكة مع وزارة المالية لبلد ما لإنشاء بوابة معلومات ومكتب مساعدة عبر الإنترنت عن الموازنة. وستوفر البوابة للمنظمات والأفراد إمكانية الوصول إلى معلومات الموازنة، بما في ذلك المعلومات عن المساعدات الخارجية واستخراج الموارد في البلدان حيث هذه هي العوامل الهامة، وسوف يتم التعرف على كيفية استخدام هذه المعلومات وعدد المستخدمين. لتشجيع المشاركة، وزيادة الطلب على بيانات الموازنة، وتقديم أدلة على كيفية قيام مجموعة من أصحاب المصلحة باستخدام هذه البيانات لإغلاق حلقة على تحديات معينة، سوف يتلقى المستخدمون تحديثات دورية عن أحدث معلومات الموازنة المتاحة وإجراء مسح حول كيفية استخدامهم لبيانات الموازنة.

أدوات لتعزيز منظمات المجتمع المدني

القيمة المضافة لبناء القدرات في تعزيز النشاط الميزانية: مقابلة مع مانويلا غارسا، كبير موظفي البرنامج ومنسق المساعدة التقنية لمبادرة الشراكة في شراكة الموازنة الدولية، بواسطة ديديري هنتغتون، من شراكة الموازنة الدولية

ديديري هنتغتون: اسرد لنا شيئاً من تاريخ مبادرة الشراكة والتوجيه والمساعدة التقنية التي تشرف عليها وتقوم على تنسيقها.

مانويلا غارسا: تاريخ شراكة الموازنة الدولية يجمع بين مجموعة كاملة من الدعم - بما في ذلك الموارد المالية وبناء القدرات - التي بدأت بمبادرات تم إطلاقهما قبل مبادرة الشراكة. وهاتين المبادرات هما مبادرة موازنة المجتمع المدني (CSBI) ومبادرة صندوق حوافز أمريكا الوسطى (CAIF). ومن خلال هاتين المبادرات تعلمنا أن الدعم المالي ضروري ولكنه غير كافٍ إذا كنا نريد المساهمة في بناء مؤسسات مستدامة ومؤثرة.

وتنطوي مبادرة الشراكة (PI) على مجموعة أوسع وأكثر تنوعاً من شركاء المجتمع المدني، وبلدان أكثر، وطريقة أكثر استهدافاً واستدامة لبناء القدرات. وقد قام فريق عمل مبادرة الشراكة (PI) وفريق التدريب بتطوير برنامج ينطوي على حزمة مستدامة من الدعم، تشمل عملية توجيه مصممة لقضايا الاستراتيجية، والمساعدة التقنية (TA) عن منهجيات محددة ذات صلة بالموازنة والمشاكل، وفرص التعلم الأفقي، والدورات التدريبية الدولية والداخلية.

هنتنغتون: ما هو الفرق بين "التوجيه" و "المساعدة التقنية"؟

غارسا: التوجيه في مبادرة الشراكة (PI)، والذي سيُشار إليه في العمل المستقبلي لشراكة الموازنة الدولية بـ المرافقة الاستراتيجية، يركز على الاستراتيجية. يقوم الموجهون بدعم الشركاء للتفكير بطريقة إستراتيجية حول عمل الموازنة وكيف يمكن أن يكون لها التأثير الأكبر. وإيجاد علاقة أكثر استدامة بين الموجهين والشركاء. أما المساعدة التقنية (TA) فقد ركزت على دعم الشركاء في قضايا محددة تتعلق بتحليل الموازنة و / أو المنهجيات. وعادة يشترك مقدمي المساعدة التقنية (TA) لفترات أقصر ولتقديم الدعم المستهدف.

هنتنغتون: ما هي علاقة التوجيه والمساعدة التقنية بدمج تحليل الموازنة ومهارات الدعم داخل منظمات المجتمع المدني وغيرهم من المساهمين في الموازنة؟

غارسا: نحن نعلم أن عمل الموازنة المؤثر يتطلب جهود متواصلة ومبتكرة ومرنة لبناء القدرات. بالإضافة إلى ذلك، فإن منحى التعلم للانخراط في تحليل الموازنة ودعمها هو منحى طويل. أنه يتطلب موظفين متفانين، ودعم مكرس. يمكن لمنظمة مثل شراكة الموازنة الدولية أن تلعب دوراً حاسماً في دعم الشركاء لاختصار منحى التعلم من خلال الاستثمار في جهود بناء القدرات. ومن خلال التوجيه والمساعدة التقنية، يمكن للمجموعات بطريقة أكثر فاعلية بناء المهارات اللازمة للقيام بعمل موازنة مؤثرة، وتقصير منحى التعلم، وتعزيز القدرة على تطبيق المنهجيات بطريقة جيدة.

هنتنغتون: كيف تطور برنامجك وإلى أين وصل حتى الآن؟

غارسا: تطورت طريقة تفكيرنا وممارستنا خلال مبادرة الشراكة بفضل ما تعلمناه من الشركاء حول الطريقة التي تعلموا من خلالها وما يحتاجون إليه، وكذلك نتيجة للطريقة التي تطورت بها مبادرة الشراكة نفسها. خلال النصف الأول من المبادرة اعتمدنا في التوجيه والمساعدة التقنية على ما يحدده الشركاء وحدهم لفترة قصيرة. ومع تقدم مبادرة الشراكة نحو نهج إستراتيجية قطرية أكثر استدامة وبعد أن أصبح تأثير التخطيط أكثر أهمية لمجتمعنا، حاولنا تحويل طريقة عملنا بحيث يرتبط التوجيه والمساعدة التقنية بخطة تأثير الشركاء وأهدافهم داخل الاستراتيجيات القطرية. وهذا ما دفعنا نحن والشركاء لأن نعمل بطريقة أكثر إستراتيجية في تحديد أولويات التوجيه والمساعدة التقنية.

هنتنغتون: ما هي الطرق التي اكتشفت أنها أكثر نجاحاً مع التوجيه والمساعدة التقنية؟ وما هي التحديات التي واجهتك؟

غارسا: الجهود الناجحة لبناء القدرات تحتاج إلى ما يلي: (1) أن تكون مستمرة وأن يتم استغلال الوقت والموارد البشرية، والمال؛ (2) ما تقدمه ينبغي أن يكون على نطاق واسع وأن يضم مجموعة من الأنشطة المبتكرة التي تضيف قيمة إلى بعضها البعض؛ (3) يحتاج بناء القدرات إلى الارتباط بالأهداف والغايات بدلاً من الرد على كل شيء؛ (4) ليس هناك نموذج واحد يقوم بكل ذلك بطريقة ناجحة. على المرء أن يتصف بالإبداع وأن يكون لديه الاستعداد للتكيف، وألا يغيب عن بالنا مطلقاً الطريقة التي تعلم من خلالها الشركاء.

ومن المهم أيضاً دعم أولئك الذين يقدمون الدعم. وأثناء مبادرة الشراكة، حاولنا القيام بذلك من خلال ورش عمل التوجيه ووجود منسقين توجيه ومساعدة تقنية بدوام كامل. بالإضافة إلى ذلك، تمثل أساليب تدريب المدربين وطرق تعليم الكبار عنصراً أساسياً في الاستراتيجية المستقبلية لشراكة الموازنة الدولية.

قام عديد قليل من التحديات الأكثر بروزاً بتطوير إستراتيجية ناجحة لتقديم دعم أفضل لمنظمات الموازنة المقررة، وهي ليست بالمهمة السهلة. والطريقة الوحيدة للقيام بذلك هي الانخراط أكثر في قضايا التنمية التنظيمية. ثانياً، شركاء تتطلب عملية ملائمة الشركاء مع الموجهين ومقدمي المساعدة التقنية الكثير من الحساسية والإبداع لإيجاد الشخص المناسب لكل مجموعة. وأخيراً، فإن التحدي الأكبر يتمثل في قياس تأثير بناء القدرات على عمل الشركاء لفهم كيف كان له هذا التأثير ومتى، والسبب في ذلك. وهذا عنصر أساسي في استراتيجيتنا المستقبلية.

هنتنغتون: ما هي النصيحة التي تنصح بها من يحاولون القيام بعمل مماثل؟

غارسا: وضع نهج مستدام وشامل، وتوفير طبقات من الدعم، وأن يكون استراتيجياً في ما تقدمه. ومن المهم أن تكون مستعداً للنقد الذاتي، ومنفتحاً على التغيير، ومدركاً أنه لا يوجد واحد، رصاصة واحدة سحرية. يحتاج بناء القدرات للتكيف مع الطبيعة المتغيرة للمجتمع المدني والسياقات التي يتقاتلون بها خلال نزاعاتهم.

تعرف أكثر عن الرصد والمساعدة التقنية في شراكة الموازنة الدولية

استخدام شفافية الموازنة لدراسة تغذية الأطفال في أفريقيا

إصدار التقرير النهائي لشفافية الموازنة وتغذية الأطفال في خمسة بلدان إفريقية، بواسطة أنا شنيل، قسم المساءلة والشفافية بمؤسسة حقوق الإنسان (AT4HR)

تعيين AT4HR، وهي إحدى منظمات المجتمع المدني التي تتخذ من السويد مقرًا لها التي تتمثل مهمتها في النهوض بحقوق الإنسان من خلال تعزيز المساءلة والشفافية والمشاركة، لتحديد درجة شفافية الموازنة في خمسة بلدان إفريقية فيما يتعلق بأحد المسائل الحاسمة التي تتعلق بوفيات الأطفال: تغذية الأطفال. الهدف من هذه الدراسة هو تحديد الثغرات الهامة في الشفافية، بحيث يتمكن مناصري حقوق الطفل من إطلاق نداءات قوية للوصول إلى معلومات الموازنة اللازمة لضمان الرقابة الفعالة. وقد تم إجراء الدراسة على مدى 14 شهرًا في عام 2012 و2013 مع خبراء وشركاء في كينيا وجنوب إفريقيا وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي.



وفي كل بلد من هذه البلدان، جرى تقييم خمسة برامج حكومية ذات صلة بتغذية الطفل من حيث شفافية موازنتها. وقد تم وضع استبيان عن شفافية الموازنة وتغذية الطفل واستخدم لإجراء البحوث. وقد احتوي على 34 سؤال عن مدى توافر المعلومات المختلفة المتعلقة بموازنة تغذية الطفل للجمهور. كما ضم الاستبيان أيضًا 11 سؤال حول المشاركة العامة في صناعة القرار في الحكومة حول تغذية الطفل.

وقد تم إجراء البحث على الصعيدين الوطني وما دون الوطني من قبل باحثين من الإجراء القانوني للأطفال في كينيا ومراقب المساءلة في الخدمة العامة بجنوب إفريقيا وشبكة الديون في أوغندا وجامعة زامبيا وقسم الاقتصاد وجمعية التربية المدنية في زامبيا والرابطة الوطنية للمنظمات غير الحكومية في زيمبابوي.

أسفر التقرير النهائي "شفافية الموازنة وتغذية الطفل" عن عدد من النتائج العامة (في كافة أرجاء البلاد) والنتائج الخاصة بكل بلد، وتوصيات للعمل. وبشكل عام، تم اكتشاف مستوى منخفض من شفافية الموازنة فيما يتعلق بتغذية الطفل في كافة أنحاء البلدان الخمس. ومن الأمور الأخرى التي اكتشفها الدراسة أنه كانت لدى المواطنين فرصة للقراءة عن خطط حكومتهم لمكافحة سوء التغذية لدى الأطفال أفضل من فرصتهم مما كانت لديهم حين كانت لديهم القدرة على تتبع ورصد كيفية وضع هذه الخطط موضع التنفيذ. على سبيل المثال، على المستوى الوطني كان متوسط درجة المعلومات حول التخطيط لتغذية الأطفال 46 (من أصل 100). وبالمقارنة كان متوسط درجة الشفافية حول تنفيذ تدخلات تغذية الأطفال 29 (من أصل 100).

قامت منظمة AT4HR بتطوير البحث وتنسيقه، وبدعم من شراكة الموازنة الدولية والمبادرة العالمية لإدارة حقوق الطفل (CRGI) التي أطلقتها منظمة إنقاذ الطفولة. ويجري حاليًا متابعة النتائج بطرق مختلفة من قبل الجهات المعنية في كل بلد. كما تقوم أيضًا منظمة AT4HR، وشراكة الموازنة الدولية، والمبادرة العالمية لإدارة حقوق الطفل (CRGI) بمناقشة خطط حول السبل التي ينبغي إتباعها في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في وقت لاحق هذا العام. لمزيد من المعلومات حول الدراسة وللوصول إلى التقرير قم بزيارة http://at4hr.org/BTCN_Study.html.

النشرات

نشرات شراكة الموازنة الدولية (IBP)

إصدارات جديدة باللغة العربية لنشرات شراكة الموازنة الدولية متاحة الآن! وتضم الإصدارات التي باللغة العربية سبع دراسات حالة ودليل المجتمع المدني لشفافية الموازنة هي:

- [دور المجتمع المدني البرازيلي في مناقشة الإصلاح الضريبي: معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية يطلق حملة ضريبية لتحقيق العدل الاجتماعي](#)
- [غانا: رصد الموازنة عن طريق مؤسسة تنمية المشاريع الاجتماعية \(SEND\) - غانا وشركائها يساعد في تحسين التغذية للأطفال ودعم الفلاحين المحليين](#)
- [الإفراج عن أموال مجمدة لتلبية الأولويات والاحتياجات: حملة منظمة Sikika للحد من النفقات غير الضرورية في تنزانيا](#)
- [حملة سامرثان لتحسين الوصول إلى الخطة الوطنية لضمان العمالة الريفية في الهند](#)
- [حقوق الأطفال في التعليم المبكر في مدينة بوينس آيرس: دراسة حالة على قضية جماعية للجمعية الأهلية للمساواة والعدالة \(ACIJ\)](#)
- [إصلاحات جودة التعليم: حالة حملة مجتمع HakiElimu لعام 2005-2007](#)
- [الأدلة على التغيير: حالة سويسديوس آل كامبو في المكسيك](#)
- [دليل إلى الشفافية في تقارير الموازنة الحكومية: كيف يمكن للمجتمع المدني استخدام تقارير الموازنة للبحوث والدعم](#)

قراءة أكثر في المجال - تغطية مناسبة لقضايا الموازنة ومشاركة المجتمع المدني في الموازنة العامة من الصحف الأكاديمية والمتخصصة

نشر دراسة بعنوان "[الحكم الرشيد وإصلاح الموازنة في المستشفيات العامة في ليسوتو: الأداء، الأسباب الجذرية والواقع](#)"، في مجلات أكسفورد، تتناول الجهود الرامية إلى إصلاح عمليات الموازنة في قطاع الصحة ليسوتو. قام هذا البلد الأفريقي منذ عام 2005 بتنفيذ إصلاحات في الإدارة المالية، تشمل الموازنة القائمة على الأداء (PBB) في محاولة لزيادة المساءلة والشفافية والفعالية في الحكم. ولكن لا يُعرف إلا القليل حول كيفية تأثير هذه الجهود على القطاع الصحي. قامت هذه الدراسة بتصميم واختبار منهجية لقياس التقدم المحرز في التنفيذ لإصلاح الموازنة القائمة على الأداء في قطاع المستشفيات في ليسوتو.

ومؤخرًا صدرت ورقة بحثية، هي "[تقييم بيانات الموازنة المفتوحة للحكومة في البرازيل](#)" تم تقديمها كجزء من المؤتمر العالمي للمجتمع الرقمي الذي عقد عام 2013، وتفترض هذه الورقة البحثية أن الإنترنت يوفر امكانيات كبيرة في إتاحة معلومات الموازنة في الوقت المناسب وبطريقة شفافة. حالياً، لا يوجد أي إطار منظم لتقييم نوعية المعلومات المتعلقة بالموازنة على شبكة الإنترنت. وتأخذ الورقة ذلك بعين الاعتبار عند اقتراح إطار تقييم وتحليل البيانات التي تم جمعها من عينتين: تتألف إحداهما من 54 موقع من مواقع الإلكترونية للموازنة من مختلف مستويات السلطات التنفيذية البرازيلية (الوطنية، على مستوى الدولة، والبلديات)، وتتكمّل بعينة أخرى مكونة من 34 موقع إلكتروني لديوان الرقابة المالية في البرازيلية.

وفقاً لمؤلفي الورقة البحثية "[الشفافية المالية في مستوى المقاطعات الصينية](#)"، التي نشرت في *الإدارة العامة*، فإن هناك حركة عالمية من أجل شفافية أكثر في الموازنة، في كل من البلدان المتقدمة والنامية، لأن هذا يمكن في صميم الحكومة المسؤولة. ومنذ صدور اللائحة الخاصة بالمعلومات بمعلومات الحكومة المفتوحة في الصين عام 2008، شهدت الصين طلب خارجي ودفع داخلي لمزيد من الشفافية في الموازنة. باستخدام بيانات المسح السنوي الذي تم جمعه بين عامي 2009 و 2012، وجد الباحثون أن الشفافية في الموازنة على مستوى الحكومات المحلية الصينية، رغم أنه أظهر تحسناً طفيفاً خلال هذه الفترة، إلا أنه لا يزال منخفضاً جداً، وأن هناك تقلبات كبيرة في كمية المعلومات التي كشفتها المقاطعات الفردية من سنة إلى أخرى.

وقد قام مؤلف الورقة "[شفافية الموازنة المحلية: حالة 33 مدينة كرواوية](#)" بالتحقيق في نوعية معلومات موازنة المدينة وافتتاح عملية موازنة المدينة للجمهور. وباستخدام مؤشر موازنة المدينة المفتوح والاستبيانات الاستقصائية لمنظمات المجتمع المدني المحلية، والمجالس المحلية، وكذلك ممثلي وزارة المالية، قام المؤلفون بتسليط الضوء على التحديات الدائمة لشفافية الموازنة في البلديات المحلية.

الوظائف والفرص

مرافق أول آسيا باسيفيك، معهد مراقبة الإيرادات

سوف يقود المرافق الأول الدعم لفريق آسيا باسيفيك، بما في ذلك المساعدة في التخطيط الاستراتيجي وإدارة المشاريع وبناء القدرات والمساعدة التقنية وإدارة المنح والإدارة، ورصد الموازنة وإعداد التقارير، والبحث والتحليل، والتمثيل والتواصل مع الشركاء وموظفي معهد مراقبة الإيرادات (RWI). [اقرأ الوصف الوظيفي الكامل.](#)

مسابقة إفريقيا للمنح البحثية الصغيرة برعاية صحيفة *Review of African Political Economy*

يسر صحيفة *Review of African Political Economy* (استعراض الاقتصاد السياسي الإفريقي) أن تعلن عن إطلاق مسابقة المنح البحثية الصغيرة للعلماء الإفريقيين/النشطاء المقيمين في أفريقيا ومتابعة جدول أعمال الاقتصاد السياسي. **الموعد النهائي لتقديم الطلبات هو 31 يوليو 2013.** تُعد مجلة ROAPE (استعراض الاقتصاد السياسي الإفريقي) مجلة علمية محكمة تلتزم بتشجيع البحوث ذات الجودة العالية وتشجيع التفوق في فهم الاقتصاد السياسي الإفريقي، وهي مدرجة ضمن مؤشر الاستشهاد المرجعي للعلوم الاجتماعية في نومسون رويترز. وقد قامت بنشر فصلية بواسطة تابلور وفرانسيس عن التعاون الدولي في مجلة ROAPE، ومنذ عام 1974 تقدم تحليل جذري للاتجاهات والقضايا والعمليات الاجتماعية في إفريقيا، وتبني تفسير مادي واسع النطاق للتغيير. تقوم منافسة المنح الصغيرة على فرضية أن النقص في التمويل للأبحاث الحرجة يُعد من المشاكل التي يواجهها العلماء / النشطاء في أفريقيا ممن يرغبون في المضي قدماً في جدول أعمال الاقتصاد السياسي. واستجابة لذلك، تعرض مجلة ROAPE أربعة منح بحثية صغيرة (يصل كل منها إلى 3000 جنيه استرليني). المعلومات الكاملة متاحة من [هنا](#).